

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة 1578

المعقودة عن طريق التداول بالفيديو يوم الخميس، 3 حزيران/يونيه 2021، الساعة 10/00 بتوقيت وسط أوروبا الصيفي

الرئيس: السيد سالومون إيهيث..... (الكاميرون)



الرجاء إعادة الاستعمال

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): الزملاء الموقرون، أعلنُ افتتاح الجلسة العامة 1578 لمؤتمر نزع السلاح.

والآن، سأنقل إلى المتكلمين المتبقين على قائمتي من يوم الاثنين. وأول متكلم على قائمتي هو السفيرة تايين مورتش سميث من النرويج، التي أشرف بتقديمها. لك الكلمة سعادة السفيرة.

السيدة سميث (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشرك سيادة الرئيس، واسمح لي أولاً وقبل كل شيء أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وعلى ما تبذله لخدمة هذا المؤتمر. وأود أيضاً أن أشرك على إتاحتك الفرصة لنا لإجراء تبادل جوهري للآراء بشأن هذا الموضوع المحوري - في ظل الغياب المؤسف لبرنامج العمل. وأشكر أيضاً المشاركين في حلقة النقاش على ما قدموه من عروض ممتازة.

تكتسي مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء أهمية عالمية. وهي مسألة ملحة بشكل متزايد. وتحتاج إلى حلول متعددة الأطراف. وعلى النحو الوارد في معاهدة الفضاء الخارجي، يخدم استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية مصلحة البشرية جمعاء. ولجميع الدول مصلحة في تناول هذه المسألة.

ولذلك ترحب النرويج بقرار الجمعية العامة 36/75. ويكمل هذا القرار مبادرات أخرى ترمي إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ويتيح سبيلاً للمضي قدماً في مناقشة أصبحت راسخة الآن بسبب تباين الآراء المطروحة بشأن الشكل. وعلينا أن نحرز تقدماً من حيث المضمون.

وتتيح لنا مبادرة الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول مجالاً لمناقشة هذا المضمون من دون تحديد نتيجة رسمية مسبقاً. وقد تساهم في وضع صكوك ملزمة قانوناً في هذا الميدان - أو قد تؤدي إلى وضع أطر معيارية أخرى. والمهم هو أن نلجس في مناقشة أنماط السلوك التي نريدها أو لا نريدها فيما يتعلق بالفضاء الخارجي، بهدف تجنب حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ونحافظ في نهاية المطاف على السلم والأمن الدوليين.

وقدّمت النرويج تقريراً وطنياً عملاً بالقرار 36/75 وهي تتطلع إلى دراسة التقرير الموضوعي للأمين العام الذي يتضمن آراء الدول الأخرى. ويتضح من تلك التقارير المتاحة سلفاً أن مسألة السلوك المسؤول في مجال الفضاء قد أثارت اهتماماً كبيراً.

ويجب أن تأخذ المناقشة الإضافية في الاعتبار مدى تعقيد النظم الفضائية وطبيعة الاستخدام المزدوج المتكرر لها على حد سواء. ويجب تكريس أحد الجوانب الرئيسية للمناقشة لتحديد سبل تعزيز الشفافية والممارسات الأخرى الرامية إلى الحد من المخاطر من أجل زيادة التعاون وتجنب التصعيد غير المقصود بسبب سوء الفهم أو سوء التقدير. ويمكن أن تكون آليات الإخطار الرامية إلى تقادي سوء الفهم، في العمليات التي تجري على مقربة شديدة من الدول على سبيل المثال، أحد المواضيع التي يُستفاد من مناقشتها ويمكن أن تكون المعايير المناهضة لتجارب الأسلحة أو العمليات الأخرى التي يُتوقع أن تنتج حطاماً مدارياً يبقى لأمد طويل موضوعاً آخر.

وفي عام 2019، نشرت الحكومة النرويجية ورقة بيضاء وطنية بشأن سياسة الفضاء. وتحدد هذه الورقة سياسات النرويج بشأن الفضاء، بما في ذلك نهجنا الشامل إزاء أمن الفضاء. وفي حين تقرّ هذه السياسة بمصلحة الدول في حماية هياكلها الأساسية الفضائية وهياكل حلفائها، فهي تسلّم بالقدر نفسه بضرورة وضع تدابير للتصدي للتهديدات الأمنية بالتعاون مع الدول والمنظمات الدولية الأخرى.

وتعتمد النرويج، مثلها مثل العديد من الدول الأخرى، اعتماداً كبيراً على النظم الفضائية لأغراض الاتصالات، وتحديد المواقع، والملاحة، والتوقيت، فضلاً عن الإلمام بالحالة. وعلى وجه الخصوص، تطرح الأنشطة التي تجري خارج البر الرئيسي النرويجي تحديات تتيح فيها النظم الفضائية عمليات فعالة وأمنة، وتدعم الأمن التشغيلي، وتعزز ممارسة الولاية القضائية في مناطق شاسعة. وقد تكون عمليات

البحث والإنقاذ في القطب الشمالي مثلاً بارزاً في هذا الشأن. ونتيجة لذلك، تولي النرويج أهمية كبيرة لمسألة ضمان موثوقية الخدمات الفضائية والحد من المخاطر التي قد تهدد عملياتها. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، ستدعم النرويج المبادرات الرامية إلى المضي قدماً بهذه المناقشة الدائرة بشأن السلوك المسؤول داخل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة سميث على بيانها. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثلة ماليزيا، السيدة أزورين بيستا.

السيدة بيستا (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة خلال فترة رئاستك، اسمح لي أن أهنئك على تولي هذه المسؤولية الهامة. وتقدر ماليزيا أشد التقدير المشاورات التي أجريتها أنت والرؤساء السابقون حتى الآن من أجل النهوض بعمل هذا المؤتمر. واسمح لي أن أؤكد لك استمرار تعاون ماليزيا ودعمها الكاملين في مساعيكم للمضي بالمؤتمر قدماً. وترحب ماليزيا ترحيباً حاراً بسفيرة السويد في هذا المؤتمر وتتطلع إلى العمل معها. ونشكر جميع المتكلمين الذين شاركوا في المناقشة التي دارت يوم الثلاثاء الماضي على عروضهم الثرية بالمعلومات.

وتؤيد ماليزيا البيان الذي أدلت به كينيا باسم مجموعة الـ 21، وتتضمن إلى الآخرين في التأكيد مجدداً أن الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية تراث مشترك للبشرية ويجب استخدامه واستكشافه والاستفادة منه للأغراض السلمية فقط، لفائدة جميع الدول ومصالحها. وتشدد ماليزيا على أن جميع الدول تتحمل مسؤولية الامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تعوق تحقيق الهدف المشترك المتمثل في الحفاظ على بيئة فضائية سلمية وآمنة ومستقرة ومستدامة. ولدى التصدي للمخاطر والتحديات المتزايدة في الفضاء الخارجي، نعتقد أن من الضروري توخي المزيد من الشفافية، وتعزيز الحوار، وتحسين تبادل المعلومات بين جميع الجهات الفاعلة. وندرك أهمية تدابير كفاءة الشفافية وبناء الثقة، بما في ذلك وضع مدونة لقواعد سلوك غير ملزمة قانوناً، في تعزيز الثقة بين الدول. ومع ذلك، نعتقد أيضاً أن هذه التدابير الطوعية تشكل طريقة عملية للمضي قدماً، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً لمعاهدة ملزمة قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وأقرت ماليزيا سياستها الفضائية الوطنية، المعروفة باسم السياسة الفضائية الوطنية 2030، في عام 2017. وتتألف هذه السياسة من خمس ركائز هي على النحو التالي: أولاً، تعزيز الحوكمة من أجل تحسين حصول ماليزيا على القدرات الفضائية؛ وثانياً، التركيز على تكنولوجيا الفضاء والهيكل الأساسية والتطبيقات الفضائية الهامة لماليزيا؛ وثالثاً، دفع عجلة تطوير علوم وتكنولوجيا الفضاء، فضلاً عن بناء الخبرات؛ ورابعاً، المساهمة في اقتصاد ماليزيا ورفاهها؛ وخامساً، تحسين وتعزيز التعاون الدولي والشبكات الدولية. وفي عام 2019، أنشأت ماليزيا وكالة الفضاء الماليزية، التي تتألف من وكالة الفضاء الوطنية والوكالة الماليزية للاستشعار عن بُعد.

وتتمثل المهمة الرئيسية لوكالة الفضاء الماليزية في تطوير القدرات الوطنية في قطاع الفضاء للمساهمة في النمو الاقتصادي والمعرفة والتنمية المستدامة والسيادة الوطنية ورفاه الشعب. وتماشياً مع السياسة الفضائية الوطنية 2030 والتزامنا بتعزيز التعاون الدولي والشبكات الدولية في قطاع الفضاء، تعمل ماليزيا على سن تشريعات فضائية وطنية لتنظيم الأنشطة المتصلة بالفضاء في ماليزيا. وسيساعد هذا القانون ماليزيا على الوفاء بالتزاماتها الدولية ويسمح لها بالتصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بالفضاء أو الانضمام إليها، مثل معاهدة عام 1967 بشأن المبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، واتفاق عام 1968 بشأن إنقاذ الملاحين الفضائيين وإعادة الملاحين الفضائيين ورد الأجسام المعلقة في الفضاء الخارجي.

وما فتئت ماليزيا تدعم الجهود الرامية إلى منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وفي العام الماضي، صوتت ماليزيا لصالح جميع قرارات اللجنة الأولى للجمعية العامة بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك القرار ذو الصلة الذي طرحته مصر وسري لانكا، والقرار الذي قدمته المملكة المتحدة بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتؤمن ماليزيا بضرورة تعزيز الحوار وتبادل الآراء والمعلومات فيما بين جميع الدول الأعضاء من أجل إيجاد أرضية مشتركة لمعالجة القضايا المتصلة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ونحن نقدر الفرصة التي أتاحت لنا لتبادل وجهات النظر من خلال هذه المناقشة المواضيعية، ونظل ملتزمين بمواصلة العمل مع جميع أصحاب المصلحة في هذا المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر على بيانك. المتكلمة التالية على قائمتي هي ممثلة إندونيسيا، السيدة ريشا جيليان شانياغو.

السيدة شانياغو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أسمح لي أن أبدأ بتهنئتك، سيادة الرئيس، وتهنئة الكاميرين على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأرجو أن تكون على يقين من دعم وتعاون إندونيسيا الكاملين طيلة مدة رئاستك وعمل المؤتمر. واسمح لي أيضاً أن أرحب بسفير السويد الجديد وأن أعرب عن تقديري للمشاركين الأربعة في حلقة النقاش على العروض التي قدموها.

السيد الرئيس، تؤيد إندونيسيا البيان الذي قدمته مجموعة الـ 21 بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي وأدلى به الوفد الكيني بصفته الوطنية. وتود إندونيسيا أن تدلي ببعض الآراء الإضافية بشأن هذا البند، أي البند 3 من جدول أعمال المؤتمر. وتعرب عن قلقها إزاء تزايد التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في الفضاء الخارجي. ولا نزال نشعر بالقلق إزاء الآثار السلبية لتطوير منظومات الدفاع المضادة للقذائف التسيارية ونشرها والخطر الذي يشكله تسليح الفضاء الخارجي. وقد أدى هذا التطور إلى زيادة انحسار الأجواء المواتية لتعزيز الأمن الدولي مرة أخرى،

ونشعر أيضاً بالقلق إزاء العواقب الأمنية السلبية لنشر المنظومات الاستراتيجية الدفاعية المضادة للقذائف، التي يمكن أن تطلق العنان لسباق التسلح وتؤدي إلى تطوير منظومات متقدمة للقذائف وزيادة عدد الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد مجدداً أن الفضاء الخارجي وغيره من الأجرام السماوية هما تراث مشترك للبشرية. ويجب ألا يُستخدم الفضاء الخارجي ويُستكشف إلا للأغراض السلمية لفائدة جميع البلدان ومصالحها ووفقاً للقوانين والصكوك الدولية ذات الصلة. ونسلم بأن الصكوك القائمة لمكافحة عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه غير كافية في هذا الصدد. ولذلك نود أن ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى أن يشرع من دون تأخير في التفاوض على صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وما زلنا نعتقد أنه لا يوجد بديل لصك عالمي ملزم قانوناً.

ونحن نقدر مختلف المبادرات التي ناقشها المشاركون في حلقة النقاش، مثل مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي الذي قدمته روسيا والصين في المؤتمر في عام 2008 وحُدث في عام 2014، والتقدم الكبير المحرز خلال مناقشات فريق الخبراء الحكوميين، على النحو المبين في المشروع النهائي، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة 36/75، بشأن الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. ونعتقد أن من شأن جميع هذه المبادرات أن تشكل لبنات بناء لبدء المفاوضات الرامية إلى اعتماد صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وكإجراء تكميلي، نقر أيضاً بأهمية تعزيز تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة وتوفير المعلومات على نحو أفضل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة إندونيسيا على بيانها. والمتكلم التالي على قائمتي هو سفير باكستان خليل هاشمي.

السيد هاشمي (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر جزيل الشكر، سيادة الرئيس، على عقد هذه المناقشة المواضيعية الهامة. وباسم وفد باكستان، أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأؤكد لك تعاوننا الكامل. ونحن نقدر تعميمك المبكر لجدول المناقشات المواضيعية. ونشكر أيضاً المشاركين في حلقة النقاش على مساهماتهم ونؤيد البيان الذي أدلت به كينيا باسم مجموعة الـ 21.

السيد الرئيس، لا تتطلب المناقشة المواضيعية التي تدور اليوم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وتسليحه، بما تتطوي عليه من أهمية وإلحاح، إجراء عملية تقييم فحسب، بل تتطلب أيضاً وضع الموضوع في سياقه في البيئة الجيوستراتيجية المعاصرة. وهناك أدلة وافرة تبين أن المخاطر الناشئة عن التطوير والنشر المطرد للتكنولوجيات العسكرية والأسلحة والمنصات العسكرية المتطورة في الفضاء الخارجي كبيرة للغاية بحيث لا يمكن لهذه الهيئة تجاهلها بعد الآن. ويظهر الانتشار بجميع أشكاله ظهوراً جلياً في الفضاء الخارجي وحوله. ويزيد التكامل المتنامي بين تكنولوجيات الأسلحة ومنصاتها والمجالات النووية والإلكترونية والتقليدية من حدة الأخطار الطويلة الأمد المتمثلة في سوء التقدير الاستراتيجي، والاشتباكات العرضية، والنزاعات المسلحة المحتملة داخل الفضاء الخارجي وانطلاقاً منه. وتبدو علامات سباق التسلح الشامل في الفضاء الخارجي واضحة، سواء كان ذلك في شكل إدخال مباشر للأسلحة في الفضاء الخارجي، أو من خلال التحكم في الفضاء الخارجي، أو من خلال إنشاء قيادة متكاملة للقوات الفضائية.

ويمثل الطابع المتعاقد للقدرة الدفاعية والهجومية، مثل نشر المنظومات الدفاعية المضادة للقذائف ودمجها مع منظومات الفضاء الخارجي، بما في ذلك القذائف الفضائية المعترضة، مستوى آخر من عدم الاستقرار الاستراتيجي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وفي ظل انعدام الموانع القانونية، تتيح هذه المنظومات توجيه ضربات وقائية إلى النظم الأرضية ونزع سلاحها، مما يترتب عليه عواقب وخيمة على عالم مأمون وآمن ومستدام في الفضاء الخارجي.

واسمح لي أن أسرد بإيجاز كيف عالج المؤتمر هذا الموضوع من قبل وكيف مُنع ولا يزال يُمنع من التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومنذ أكثر من أربعة عقود خلت، لاحظت الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح أنه، للحيلولة دون حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي اتخاذ مزيد من التدابير وإجراء مفاوضات دولية مناسبة وفقاً لروح معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967.

وإقراراً بوجود ثغرات واضحة في القانون الدولي في هذا المجال، وُضع هذا البند الذي طال أمده من جدول الأعمال. وكانت مسألة نشر أسلحة أخرى غير أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التي تستخدم في ضرب أهداف على الأرض أو في الفضاء الخارجي، واستخدام القوة ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي انطلاقاً من قواعد أرضية، إحدى الاعتبارات الأخرى التي جرت مراعاتها.

ومثلما أشار أيضاً المشاركون في حلقة النقاش، عملت في المؤتمر لجنة مخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، لفترة عقد واحد متواصلة، من عام 1985 إلى عام 1994، للنظر في جملة مسائل منها ما يلي: (أ) المسائل ذات الصلة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، (ب) الاتفاقات القائمة ذات الصلة بهذه المسألة، (ج) المقترحات المقبلة والمبادرات ذات الصلة. وعلى مدى أربعة عقود من المناقشة التي جرت في هذه القاعة، تراجعت صيغة المقترحات من المطالبة بعدم عسكرة الفضاء الخارجي إلى القبول بعدم تسليحه كحد أدنى.

ويُبرز تزايد عدد الجهات الفاعلة أيضاً الأخطار الواضحة والحالية داخل الفضاء الخارجي وتلك التي تستهدف الأرض من الفضاء الخارجي. ومما يثير القلق أن الخط الفاصل بين الاستخدامات السلمية والعسكرية للفضاء الخارجي بات غير واضح لأن أنشطة الجهات الفاعلة غير الحكومية نفسها لم تعد تقتصر على الاستكشاف لأغراض سلمية. ولم يعد الاندماج المتزايد بين الاستخبارات المدنية والمؤسسات والمساعي العسكرية سرّاً محفوظاً. وتتحدث بعض الدول صراحة عن توسيع نطاق الردع ليشمل الفضاء الخارجي. وتستكمل القدرات المزعزعة للاستقرار مثل الأسلحة المضادة للسواتل وأسلحة الطاقة الموجهة بوضع أسلحة في الفضاء الخارجي لاستهداف الأرض.

وتقوض هذه التطورات روح ومبادئ القانون الدولي القائم الذي يحكم الفضاء الخارجي. وتشكل المخاطر المتزايدة، إذا تركت من دون معالجة، تهديدات خطيرة للسلام والأمن والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي. وإذا كان لنا في التاريخ عبرة، فإن الاحتكارات التكنولوجية أو العسكرية المفروضة من القلة لا تتوم طويلاً. ولذلك، فإن من دواعي الاستعجال والحكمة منع تسليح الفضاء الخارجي وما يترتب عليه من أثار مدمرة تهدد السلام والأمن وعواقب اجتماعية واقتصادية وخيمة على الدول والمجتمعات. وسيسفر المزيد من التأخير عن نتائج عكسية. فلنتجنب الأخطاء التي ارتكبت في حالة الأسلحة الكيميائية التي أنتجت لعقود قبل إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي ألا يحجب تجاهل مدى ضرورة وإلحاحية وضع صكوك قانونية لمنع المزيد من التسليح في الفضاء الخارجي حقائق الماضي المتعلقة بسباق التسليح النووي ونمو هذه الترسانات.

ولا يمكن تفسير المعارضة والمحاولات التي استمرت على مدى عقود لصرف الانتباه عن بروز هذا الموضوع أمام الأدلة المتزايدة على عسكرة الفضاء الخارجي وتسليحه وإدماج القدرات العسكرية الفضائية مع مجالات أخرى. ويشكل إجراء مناقشة مواضيعية اليوم بشأن منع سباق التسليح تنكيراً آخر لا ينه فقط إلى عدم وجود إرادة سياسية للتفاوض، بل يشير أيضاً إلى القدر الكبير من التعتيم الذي تمارسه حفنة من الدول. ولا يمكن أن يكون هناك تفسير آخر لهذه المعارضة سوى أن هذه الدول تسعى إلى حماية احتكاراتها والحفاظ على كامل نطاق هيمنتها.

ومن ناحية أخرى، أعرب عن المزيد من مشاعر الأسى على الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر. وقد وجدت بعض الدول أن من المريح عزو هذا الجمود إلى مسألة واحدة فقط من المسائل الرئيسية الأربع المدرجة في جدول أعمال المؤتمر. والحقائق غنية عن البيان، ومن بين الحقائق المزعجة منع عدد قليل من الدول للمؤتمر من الاضطلاع بذلك، على الرغم من التأييد الساحق للتفاوض بشأن صك قانوني لمنع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي.

وفي مواجهة الأخطار الداهمة المحدقة بالسلام والأمن العالميين والإقليميين على حد سواء، والتي أوضحتها أعلاه، ونظراً للثغرات الموجودة في النظام القانوني الدولي الذي يحكم استخدام الفضاء الخارجي، يجب على هذه الهيئة أن تتناول هذا الموضوع الذي طال انتظاره وأن تبدأ، من دون مزيد من التأخير، المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسليح في الفضاء الخارجي. ولم يعد من الممكن تجاهل هذه المخاطر، ولا يمكن سد الثغرات القانونية إلا بإبرام معاهدة في المؤتمر تحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي وتحرم التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي.

وتدين البلدان التي تعرقل المفاوضات في المؤتمر بشأن هذه المسألة لهذه الهيئة بتفسير لمعارضتها المستمرة. وينبغي لهذه الدول أيضاً أن تقرّ بمسؤوليتها عن إدانة حالة الجمود الذي وصل إليها المؤتمر.

وعلى نحو ما أشير إليه في حلقة النقاش، ومثلما تحدثت بعض البلدان في هذه القاعة عن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، يمكن مناقشة تعاريف معاهدة لمنع عسكرة الفضاء الخارجي

أو تسليحها ونطاقها والتحقق منها أثناء المفاوضات. وندعو هذه الدول إلى ترجمة أقوالها إلى أفعال وإبداء استعدادها للتصرف بمسؤولية في الفضاء الخارجي برفع معارضتها الطويلة الأمد لبدء المفاوضات بشأن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي في المؤتمر.

وتتطلع منظومة الأمم المتحدة برمتها بدور مركزي في معالجة المسائل المتصلة بأمن الفضاء الخارجي وسلامته واستدامته. وقد حُدد ذلك بوضوح في ولايات مختلف الهيئات المسؤولة عن هذه الجوانب المتميزة. وحتى ونحن نرحب بتبادل المعلومات وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، فإن الخلط بين الولايات المتميزة لمختلف المنصات المتصلة بالفضاء الخارجي لا يؤدي إلا إلى تعزيز أسباب تشتيت الاهتمام والتخلي عن المسؤولية عن السلوك المسؤول. ونحن ندرك جدوى تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة ومدونات قواعد السلوك وأهميتها. ومع ذلك، فهي عناصر تكميلية في أحسن الأحوال. وهي طوعية بطبيعتها. ويصرف الإصرار المستمر على هذه التدابير، وعليها وحدها، الانتباه عن المقتضيات الملحة للمسألتين الحيويتين المتمثلتين في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وحظر نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. ويمكن الاستفادة مما تتطوي عليه هذه التدابير التكميلية من جدوى وأهمية في العملية التحضيرية للتفاوض بشأن صكوك قانونية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي ومنع تسليحه. ومن دون المساس بما تقتضيه الحاجة الملحة لبدء المفاوضات في المؤتمر في هذا المجال الحيوي، فنحن نؤيد الدعوة إلى إنشاء فريق خبراء تقني لدراسة المسائل المتصلة بالتعاريف والنطاق والتحقق من أجل دعم وضع صكوك قانونية لمنع تسليح الفضاء الخارجي.

وفي العام الماضي، صوتت باكستان لصالح قرار الجمعية العامة 36/75، الذي يسعى إلى تعزيز المعايير والقواعد والمبادئ التي تضبط أنماط السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. ونرحب بتبادل الآراء والمعلومات في هذا الصدد. ومع ذلك، نلاحظ أن التركيز الرئيسي لهذه المبادرة ينصب على الأبعاد المتعلقة بالسلامة في الفضاء الخارجي وليس على الجوانب الأمنية التي يشكل الحظر القانوني لنشر الأسلحة عنصراً أساسياً فيها.

وعلى نحو ما ذكرت آنفاً، تكتسي هذه المبادرات، كما هو الحال بالنسبة لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة قواعد السلوك، طابعاً طوعياً وتكميلياً في أحسن الأحوال. وهي ليست بديلاً لضرورة إحراز تقدم في مجال حظر التسليح وسباق التسلح في الفضاء الخارجي أو عدم وجود حظر قانوني على ذلك. ونحن لا نتفق مع الادعاء القائل بعدم إمكانية التحقق بفعالية من تكنولوجيات الفضاء الموجهة للاستخدامات العسكرية والسلمية. ولا يكتف المنظومات، من قبيل الأسلحة المضادة للسواتل، أي غموض فيما يتعلق بإمكانية استخدامها. ولذلك، فهناك حاجة ملحة لوضع هذه المنظومات تحت القيود والأحكام الدولية الملزمة قانوناً.

ومن مسؤوليتنا الجماعية ضمان أن يظل استخدام الفضاء الخارجي، وهو تراث مشترك للبشرية، مقتصرًا على الأغراض السلمية وأن يحقق الفائدة للجميع ويخدم مصالحهم. ومن شأن الاستمرار في تناول هذه المسألة باعتبارها وسيلة لإدامة المزايا الاستراتيجية للقلة أن يحولها إلى مجال نزاع مفتوح تطل آثاره المتتالية والمدمرة الناس والبيئة على الأرض. وتتعلق المسألة هنا بالتوقيت لا باحتمال حدوث ذلك.

وعلى الرغم من الفائدة التي تتطوي عليها الخطوات المؤقتة مثل مدونات قواعد السلوك وتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة والمناقشات التي تتناول السلوك المسؤول، فإن السبيل الوحيد لتأمين فضاء خارجي خالٍ من الأسلحة يكمن في إبرام معاهدة ملزمة قانوناً تحظر نشر الأسلحة فيه. ويوفر مشروع معاهدة منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي، الذي اشتركت في تقديمه الصين وروسيا، أساساً ملموساً لبدء المفاوضات. وندعو الدول التي تعرقل بدء المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة إلى إعادة النظر في نهجها وموقفها. ويمكن القول إن خطوة كهذه ستشكل أكثر تدابير بناء الثقة قدرة على إحداث التحول، فضلاً عن السلوك المسؤول الذي يغير قواعد اللعبة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير هاشمي على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جمهورية إيران الإسلامية، السيد نبي آزادي.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، لما كانت هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في ظل رئاستك، يود وفد بلدي أن يهنئ الكاميرون ويهنئك، سيادة الرئيس، على تولي رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لك دعم وفد بلدي وتعاونه الكاملين. وأود أيضاً أن أشكرك على عقد مناقشات مواضيعية بما يتفق تماماً مع جدول أعمال المؤتمر ونظامه الداخلي. ويؤيد وفد بلدي بيان مجموعة الـ 21 بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي أدلت به كينيا في الجلسة العامة السابقة. وأعرب أيضاً عن تقديري للعروض التي قدمها المشاركون في حلقة النقاش ومساهماتهم في مناقشتنا.

السيد الرئيس، يكتسي دور الفضاء الخارجي في تطوير أمن البشرية ورفاهيتها أهمية بالغة. وقد ظل موقف إيران بشأن الفضاء الخارجي ثابتاً وواضحاً، فنحن نعتقد أن الفضاء الخارجي هو تراث مشترك للبشرية جمعاء ويجب استكشافه واستخدامه للأغراض السلمية بما يحقق الفائدة لجميع البلدان ويخدم مصلحتها، بغض النظر عن درجة تطورها الاقتصادي أو العلمي. وعلاوة على ذلك، تؤيد بشدة حرية البحث العلمي في الفضاء الخارجي وتيسير التعاون الدولي وتشجيعه في هذا المجال، فضلاً عن الحق المشروع لجميع الدول في الوصول إلى الفضاء الخارجي من دون أي تمييز. وعلى أساس المساواة ووفقاً للقانون الدولي، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يُستخدم الفضاء الخارجي إلا في أغراض تحقيق الرفاه والرخاء لجميع الدول في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن الهدف المشترك للمجتمع الدولي، على النحو المتوخى في الفقرة 80 من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، هو الشروع في مفاوضات دولية مناسبة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو ما نعتقد أنه يصب في مصلحة جميع الدول.

وهناك ثلاثة تهديدات خطيرة تواجه الفضاء الخارجي، هي التسليح، وسباق التسلح، والنهج التمييزية. وقد اعتمدت بعض البلدان سياسات فضائية مثيرة للجدل، وأعلنت بلدان أخرى الفضاء مجالاً جديداً لخوض الحروب وأجرت أنشطة أعطت زخماً لتلك التهديدات، وهو ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي القائم. وينبغي أن يكون الهدف من أمن الفضاء هو ضمان وإدامة الحرية للجميع في هذا الفضاء. ويشكل السعي إلى بسط الهيمنة على الفضاء طريقاً خاطئاً يحمل في طياته بذور الفشل. وقد استغرق الأمر عدة عقود من سباق التسلح في الحرب الباردة لتدرك الدول النووية أنه لا يمكن الانتصار في حرب نووية ولا ينبغي خوضها أبداً. وينبغي ألا نكرر ما حدث في الماضي فيما يتعلق بالفضاء.

وقد يكون الحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول بادرة سياسية جذابة، ولكنها تظل عبارة غامضة وغير واضحة تؤدي إلى الدخول في لعبة إلقاء اللوم السياسية. وسوف تسقط هذه العملية في وحل النقاش السياسي ولن يتحقق توافق الآراء القانوني. وهي انعطاف عن مسار منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولا تتوافق مع المبادئ الأساسية المعتمدة للأسباب التالية.

وأولاً، لا أحد يعترض على السلوك المسؤول بمعناه الحرفي. ومع ذلك، لا تخدم الطريقة التي صيغ بها هذا المفهوم النبيل في ظاهره المصلحة المشتركة لأغلبية الدول وفائدتها. ويعني ذلك أن بعض الدول القليلة المرتادة للفضاء هي التي تصرفت لوحدها بمسؤولية وأنه لا يمكن افتراض أن يتصرف أي واد جديد تصرفاً مسؤولاً. وبعبارة أخرى، فقد أنشأ نظامين طبقين في الجغرافيا السياسية للفضاء الخارجي، وسد الطريق أمام الدول الأحدث عهداً بارتياح للفضاء.

وثانياً، نجمت معظم التطورات الضارة الجارية في الفضاء الخارجي عن تجارب وأخطاء القوى الفضائية. وقد جعلت أنماط السلوك غير المسؤول السابقة الفضاء الخارجي منطقة مزدحمة مليئة بالحطام. ولذلك، يجب أن يُفهم التفسير الأفضل والأشمل للسلوك غير المسؤول على أنه يغطي الأحداث الماضية؛ ولا ينبغي إهمال أي سلوك غير مسؤول في الفضاء الخارجي عندما يهدد تراث الفضاء الخارجي، وسيؤدي ذلك إلى عملية تمييزية.

وثالثاً، قد ينشئ مفهوم السلوك المسؤول معايير جديدة تشكل بعد ذلك عوائق أمام القوى الفضائية الناشئة الجديدة. وتؤدي هشاشة عمليات نقل التكنولوجيا، وكذلك قيام البلدان المتقدمة النمو بوضع عوائق أمام القوى الفضائية الناشئة الجديدة، إلى تقويض المبدأ الحقيقي المتمثل في المساواة في استخدام الفضاء الخارجي.

ورابعاً، تقتصر البلدان النامية إلى القدرات اللازمة التي تتيح لها امتلاك أي تكنولوجيا لنظم التحقق التي ترصد معايير السلوك المسؤول أو تتحقق منها. ولذلك، لن تُرصد أنشطة البلدان المتقدمة النمو. ويتمثل الجانب الآخر في عدم قبول البلدان النامية لأي لوائح تمييزية تُعَيّد أو تعرقل مساعيها في الفضاء الخارجي.

ونظراً للشواغل المشروعة وعدم وجود صك ملزم قانوناً وواجب التطبيق وملائم للحيلولة دون عسكرة الفضاء الخارجي أو منع تسليحه، فإن جمهورية إيران الإسلامية لا تشعر بقلق بالغ إزاء التهديد المتزايد لتسليح الفضاء الخارجي فحسب، بل تؤكد من جديد أيضاً أهمية وإلحاحية منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وقد أيدت باستمرار بدء المفاوضات لوضع صكوك شاملة ملزمة قانوناً بشأن هذه المسألة. وفي هذا الصدد، يقع على عاتق جميع الدول التي تمتلك قدرات كبيرة في مجال الفضاء مسؤولية خاصة هي الإسهام بنشاط في تحقيق الهدف المتمثل في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومنع حدوث سباق تسلح في هذا الفضاء.

وينبغي أن تكون أي مبادرة تطرح لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي متعددة الأطراف وشفافة ومفتوحة وغير تمييزية وشاملة. ويمكن لتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة أن تعزز الثقة المتبادلة وتمنع سوء التقدير، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً لمعاهدة ملزمة قانوناً، لأن طبيعتها والقيود المفروضة عليها تعني أنه ليس بوسعها التصدي للتحديات المطروحة.

ولهذا السبب تعتقد إيران أن مؤتمر نزع السلاح هو المكان المناسب لبدء المفاوضات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ويشكل مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أساساً مفيداً وإيجابياً وملموساً للتفاوض في هذا الصدد.

وإيران على استعداد تام للانخراط في السبل الممكنة الكفيلة بضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية فقط. ونحن نؤيد بدء المفاوضات في المؤتمر بشأن إبرام صك ملزم قانوناً في هذا الصدد. وتعمل العديد من البلدان، بما فيها بلدي، على الفضاء وعلى بيئة فضائية خالية من الأسلحة، وهو شرط مسبق لتنميتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية إيران الإسلامية على بيانه. والمتكلم التالي هو ممثل الاتحاد السويسري، السفير باومان.

السيد باومان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): سيادة الرئيس، على الرغم من تزايد أهمية دور الفضاء الخارجي في ازدهار البشرية، فقد تعرض في السنوات الأخيرة أيضاً لتغيرات كبيرة. ويتزايد اعتماد جميع الدول على مجموعة متنوعة من النظم الفضائية، في حين يواجه استقرار الفضاء واستدامته تحديات متزايدة. وبعبارة أخرى، أصبحت الدول أكثر عرضة للاضطرابات التي تعطل قدراتها الفضائية. ويواجه

استقرار الفضاء الخارجي واستدامته تحديات بسبب الزيادة الحادة في النشاط الفضائي، مما يؤدي بوجه خاص إلى ازدحام الفضاء والتنافس فيه.

ويتمثل أحد التحديات الأخرى ذات الصلة المباشرة بمؤتمرنا في تطوير القدرات العسكرية استجابة لاحتمال أن يتسع نطاق النزاع المسلح في الفضاء أو ينشأ عن تعطيل الأنشطة الفضائية. وتشكل التطورات الأخيرة التي شهدتها هذا المجال مصدر قلق بالغ. ومما يثير القلق بوجه خاص تزايد تطوير القدرات المضادة للسواتل، بما في ذلك القدرات الحركية وغير الحركية والإلكترونية، والطاقة الموجهة، وقدرات الليزر، والقدرات السيبرانية، وتحديدًا تطوير واختبار قدرات الصعود المباشر المضادة للسواتل، لا سيما وأن نشوء الحطام الفضائي يشكل مخاطر كبيرة على مأمونية جميع الأنشطة الفضائية، بما في ذلك الأنشطة الموجهة للأغراض السلمية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر بعض المذاهب العسكرية الآن الفضاء الخارجي مكاناً للمواجهة العسكرية. وتزيد هذه التطورات من التهديدات والمخاطر الأمنية المحدقة بالنظم الفضائية العسكرية والمدنية على حد سواء. ويمكن أن تهدد بعض هذه المخاطر استقرار الفضاء للخطر وتتطوي على أثر سلبي على الاستخدام المستدام للفضاء الخارجي للأغراض السلمية.

ولمواجهة هذه التحديات، ينبغي بذل الجهود اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للقانون الدولي والقواعد والمعايير الدولية القائمة ولزيادة توضيح مضمونها. ويجب أن تحترم جميع الأنشطة الفضائية، بما فيها الأنشطة العسكرية، القانون الدولي القائم، بما في ذلك معاهدة الفضاء الخارجي، وميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي الإنساني في سياق النزاع المسلح. بيد أن ذلك لن يكون كافياً، وستكون هناك حاجة إلى تطورات معيارية جديدة. وقد رأينا أن من الممكن إحراز تقدم في مواجهة التحديات المرتبطة بالاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، ويجري الآن الاضطلاع بأعمال إضافية. وتكتسي الجهود المتجددة المبذولة من أجل الإسراع في تعزيز الإطار المعياري لمواجهة التهديدات الأمنية التي يتعرض لها الفضاء الخارجي أهمية بالغة الآن.

السيد الرئيس، لا تشكل الحاجة إلى المضي قدماً في التصدي للتهديدات التي يتعرض لها أمن الفضاء الخارجي ضرورة جديدة في حد ذاتها؛ وقد سبق إدراج مسألة منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي على جدول أعمال المؤتمر في عام 1985، ولكن التقدم لا يزال غير كاف إلى حد بعيد. ولا يسعنا، في هذا السياق، إلا أن نرحب بالمقترحات الجديدة التي يمكن أن تساعد في إنهاء المأزق الحالي بشأن هذه المسألة. ونرحب بصفة خاصة بقرار الجمعية العامة 36/75 الصادر في العام الماضي بشأن السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. ونعتقد أن هذه المبادرة تكمل نهجاً أخرى بغية المضي قدماً نحو هدفنا المشترك المتمثل في ضمان أمن الفضاء واستقراره واستدامته. ونظراً لصعوبة التحقق من الأنشطة المضطلع بها في الفضاء الخارجي، ناهيك عن القصد المتوخى من اتخاذ بعض الإجراءات، يبدو أن اتباع نهج قائم على أنماط السلوك وتأثيرها يشكل سبيلاً من السبل الواعدة.

ولهذا السبب شاركت سويسرا في تقديم هذا القرار. ومن المهم الآن إيجاد فهم مشترك لما يشكل أنماط سلوك مسؤولة وغير مسؤولة في مجال أمن الفضاء. وقدمت سويسرا، في هذا السياق، مساهمة وطنية في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة في إطار هذا القرار. وتتمثل إحدى النقاط الرئيسية التي تضمنتها مساهمتنا في أهمية الامتناع عن إتيان الأعمال التي تؤدي إلى الأرحح إلى سوء الفهم. وهي تشمل النهج غير التوافقية، وعمليات الالتقاء والاقتراب من دون تنسيق أو موافقة. ونظراً لتعذر تحديد القصد المتوخى من هذه الأنشطة على وجه اليقين، فقد نُفسر على أنها أعمال عدائية وبالتالي فهي تزعزع الاستقرار ويكون لها أثر سلبي على الأمن الدولي.

ومن هذا المنطلق، نود أيضاً أن نبرز دور تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة التي قد تحد من احتمال إساءة تفسير الأنشطة الفضائية على أنها تشكل تهديداً ومن احتمال التصعيد أيضاً. وتشمل هذه التدابير تبادل المعلومات والإخطارات قبل إطلاق الفذائف والمركبات الفضائية وعمليات الالتقاء والاقتراب،

وتسجيل الأجسام الفضائية، سواء في سجل وطني أو لدى الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قد تكون قنوات الاتصال بين الجهات الفاعلة الفضائية التي تسمح لها بالتواصل وتقديم الإخطار بأي حوادث، فضلاً عن وضع نظام تعاوني ومفتوح للتوعية بأحوال الفضاء، تدابير مفيدة للغاية لبناء الثقة والوقاية.

وهناك نقطة رئيسية أخرى وردت في تقريرنا وتتمثل في الحاجة الملحة إلى منع تكوّن أي حطام فضائي، نظراً للمخاطر الدائمة التي يشكلها على الأنشطة الفضائية العسكرية والمدنية على حد سواء. ومما يثير القلق بوجه خاص في هذا الصدد تطوير واختبار القدرات المضادة للسواتل المولدة للحطام.

ونحن نعتقد بضرورة أن يحظى الحد من التهديد الذي تشكله قدرات الصعود المباشر المضادة للسواتل والآثار المترتبة عليها بالأولوية القصوى في مجال العمل المشترك. وبصورة أعم، نعتقد أن نشر الأسلحة الفضائية، سواء كانت موجودة على الأرض أو في الفضاء، سيزعزع الاستقرار ويقوض أمن الفضاء.

وفي الختام، نعتقد أن قرار الجمعية العامة 36/75 هو مسار واعد صوب تحسين أمن الفضاء. ولا يزال من المطلوب تقديم توضيحات بشأن العديد من المسائل، ونعتقد أنه سيكون من المفيد بوجه خاص مواصلة المناقشات ذات الصلة في هيئة كلفتها الأمم المتحدة بذلك. ومن الناحية المثالية، ينبغي أن تكون تلك الهيئة شاملة، لأن مسألة أمن الفضاء واستدامته تهم جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وينبغي أن تهدف مناقشات الهيئة إلى التوصل إلى فهم مشترك لما يشكل أنماط سلوك مسؤول أو غير مسؤول ونتائج ملموسة تعتمدها وتتفادها جميع الدول الأعضاء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير بومان على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل الجمهورية العربية السورية، السيد أسامة علي.

السيد علي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أود بداية أن أهنئك على توليك رئاسة مؤتمر نزع السلاح، وأن أشركك على عقد هذا النقاش المواضيعي وفق البند الثالث لجدول أعمال المؤتمر المعنون "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي" وأضم صوتي إلى البيان الذي ألقته مندوبة كينيا الموقرة نيابة عن مجموعة الـ 21. وأرغب في إضافة النقاط التالية كمساهمة من الجمهورية العربية السورية في النقاش الدائر حول هذا البند.

ويسعى بلدي إلى جانب غالبية الدول الأعضاء إلى تحقيق هدف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع سباق التسلح فيه باعتباره إرثاً مشتركاً للبشرية جمعاء وأنه يجب استخدامه واستكشافه لمنفعتها وصالحها بروح التعاون وللأغراض السلمية فقط. وفي الوقت الذي يؤكد فيه بلدي أهمية الامتثال الصارم للنظام القانوني الحالي المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي، فإنه يُعبّر عن قلقه إزاء التهديد المتزايد بتسليح الفضاء الخارجي والسعي لتطوير أنظمة دفاع وتكنولوجيات عسكرية يمكن نشرها في الفضاء الخارجي من قبل بعض الدول الغربية الرائدة في مجال تكنولوجيات الفضاء الخارجي. وهي بذلك تستغل من جهة الثغرات القانونية القائمة في النظام القانوني الحالي المتعلق باستخدام الفضاء الخارجي ومن جهة أخرى تمنع التفاوض على صك ملزم قانوناً لمنع سباق التسلح فيه، وتبالغ في التركيز على أن الحل هو في مبادرة السلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، رغم أنها غير ملزمة قانونياً.

ولا يمكن تفسير هذه الازدواجية في المعايير إلا أن يكون هدف هذه الدول إبقاء هيمنتها على الفضاء الخارجي وتفردها في استغلال منافعه من دون مراعاة لمصالح الدول الأخرى. وفي هذا السياق، يستذكر وفد بلدي أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت الدولة الوحيدة التي أفضلت اعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 34/74 المعنون "مزيد من الإجراءات العملية لمنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي"

رغم أن هذا التقرير تضمن مناقشات مهمة حول عناصر صك دولي ملزم قانوناً بشأن الحد من التسلح في الفضاء الخارجي، وقد ساهمت فيه كافة الدول الأعضاء.

السيد الرئيس، من دون التقليل من قيمة المساهمة التي تتطوي عليها إجراءات الشفافية وبناء الثقة بما فيها مدونة السلوك غير الملزمة قانوناً، إلا أن بلادي تعتبر أن هذه الإجراءات الطوعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن معاهدة ملزمة قانوناً حول منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. ومن هنا تعيد بلادي تأكيد أهمية مشروع نص المعاهدة المحدث بشأن منع نشر أسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي الذي قُدِّم إلى مؤتمر نزع السلاح في حزيران/يونيه 2014 من قبل الاتحاد الروسي والصين وتعتبره بلادي مساهمة بناءة في عمل المؤتمر وأساساً جيداً للمناقشات نحو اعتماد صك دولي ملزم بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو يعكس سعيًا حقيقياً لدى روسيا والصين لتحقيق هدف منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وللأسف، قابلته الولايات المتحدة بالرفض والتشكيك عوض أن تتخبط في التفاوض عليه بحسن النية.

السيد الرئيس، ختاماً، يعتقد بلادي أن مؤتمر نزع السلاح ينبغي أن يبدأ مفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من دون تأخير باعتبار أن مؤتمر نزع السلاح هو المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح في المجتمع الدولي والذي يضطلع بالدور الأساسي في إجراء المفاوضات الموضوعية بشأن قضايا نزع السلاح ذات الأولوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل جنوب أفريقيا، السيد أنغوس سبتمبر.

السيد سبتمبر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): سيادة الرئيس، تود جنوب أفريقيا أن تؤيد البيان الذي قدمته مجموعة الـ 21، وتود أن تشكر المشاركين في حلقة النقاش على عروضهم المثيرة للتفكير.

واسمح لي مرة أخرى أن أحث مؤتمر نزع السلاح على التركيز على ولايته التي تتمثل في التفاوض بشأن صكوك ملزمة قانوناً. وفي هذا السياق، ترحب جنوب أفريقيا بمشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، والتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته الصين وروسيا في مؤتمر نزع السلاح. ويمكن أن يشكل هذا الاقتراح أساساً مفيداً لإجراء المزيد من المناقشات فيما يتعلق بعناصر ونطاق الصكوك المرتقبة الملزمة قانوناً التي قد تكون مطلوبة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ومن المسلم به على نطاق واسع أن الفضاء الخارجي يكتسي أهمية متزايدة في حياتنا اليومية وأن استكشافه للأغراض السلمية يؤدي دوراً حيويًا ويكتسب مزيداً من الأهمية. ولذلك فمن المهم ضمان الاضطلاع بعمل موضوعي للحيلولة دون أن يصبح مجالاً جديداً للنزاع؛ ويشكل الفضاء، في نهاية الأمر، التراث المشترك للبشرية.

وتعتقد جنوب أفريقيا أن أفضل طريقة لتعزيز النظام والسلامة والأمن والاستدامة في أنشطة الفضاء الخارجي، والحفاظ على هذا الفضاء مجالاً للأنشطة السلمية هي الطريقة التي تمر عبر التعاون والحوار الدوليين؛ ولذلك سنواصل دعم الجهود الدولية وإشراكها في وضع قواعد للطريق ومعايير للسلوك في الفضاء. وبغية تحقيق الالتزام على أوسع نطاق ممكن بهذه القواعد والمعايير، فلا بديل عن العمليات المتعددة الأطراف المفتوحة والشفافة التي يمكن لجميع الدول المهتمة أن تشارك فيها على قدم المساواة. ومفتاح هذه الجهود هو مدى قدرة جميع الدول على الوصول إلى الفضاء الخارجي والاستفادة منه بغض النظر عن مستوى تطورها العلمي والتقني والاقتصادي.

ويتمثل أحد المكونات الأساسية لجهودنا الرامية إلى الحفاظ على الفضاء الخارجي مجالاً للأغراض السلمية حصراً في ضرورة اعتماد تدابير وقائية لضمان ألا يصبح الفضاء الساحة التالية للنزاع، وألا يصبح سباق التسلح في الفضاء الخارجي جراً ذلك حقيقة واقعة. وقد قُدمت بعض الحجج التي تقيد بأن سباق التسلح في الفضاء الخارجي غير موجود في الوقت الحاضر. ويرى بعض مؤيدي هذه الحجج أنه من السابق لأوانه بالتالي التركيز على القضايا المتصلة بتسليح الفضاء الخارجي. وعلى الرغم من ترحيبنا بالتعهد العام الذي يقضي بعدم السماح بأن يصبح الفضاء المسرح التالي للحرب والنزاع، فمن الواضح لوحد بلدي أن تسليح جهة واحدة من الجهات الفاعلة للفضاء الخارجي قد يدفع الجهات الأخرى إلى أن تحذو حذوها، مما قد يؤدي إلى حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإن انتظرنا تسليح الفضاء قبل أن نتخذ الإجراءات اللازمة، فلن يمر وقت طويل قبل أن نضطر إلى إيجاد علاج آخر لشيء كان يمكن منعه.

ويعتقد وفد بلدي أنه ينبغي منع ذلك ومن الممكن منعه إذا اتخذنا الإجراءات اللازمة الآن. ولهذا السبب، تواصل جنوب أفريقيا تأييدها لبدء المفاوضات في أقرب وقت ممكن في مؤتمر نزع السلاح حول صك أو صكوك ملزمة قانوناً بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي.

والى جانب بدء المفاوضات في المؤتمر بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، ينبغي أيضاً تكثيف الجهود التي تبذلها لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، ولا سيما بشأن المسائل غير المتعلقة بالأسلحة والتي قد يكون لها تأثير على الاستدامة الطويلة الأجل، بما في ذلك الحطام الفضائي، الذي لا يزال يشكل مسألة تثير قلقنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جنوب أفريقيا على بيانه. والمتكلم التالي على قائمتي هو ممثل المكسيك، السيد ألونسو مارتينيس رويس.

السيد مارتينيس رويس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمح لي، سيادة الرئيس، أن أبدأ حديثي بالإعراب عن تقديرنا للمشاركين الأربعة في حلقة النقاش الذين قدموا سياقاً لموضوع منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي وأظهروا أهمية أن يبدأ المؤتمر مفاوضات موضوعية بشأن الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤيد البيان الذي أدلت به مندوبة كينيا باسم مجموعة الـ 21.

السيد الرئيس، إننا نشعر بقلق بالغ إزاء الأنباء الأخيرة عن إعلان بعض الدول صراحة عزمها على تنمية قدرات هجومية في الفضاء الخارجي لصالح الأمن القومي. وحتى خلال اجتماعات اللجنة الأولى واجتماعات مؤتمر نزع السلاح، نسمع عن حوادث وأنشطة في المدار توجي بأن عسكرة الفضاء الخارجي قد تكون جارية بالفعل. ولا يسع كل هذه التطورات إلا أن تزيد من قلقنا العميق إزاء امتناع بعض الدول عن إزالة قدراتها على التدمير الشامل ووضع حد للزيادات المفرطة في الإنفاق العسكري. ومن المروغ، في هذا السياق، أن يعتبر الفضاء الخارجي مرة أخرى بيئة صالحة ومشروعة لنشر جميع أنواع الأسلحة، مما يثير ويبرر سباق تسلح طائش. وإضافة إلى إمكانات إطلاق العنان لبدء سباق تسلح من هذا القبيل، فمن غير المقبول تعريض نظم الاتصالات، والملاحة أو الأرصاد الجوية، والرصد، عمداً أو عرضياً، للخطر، وهي نظم بالغة الأهمية للأنشطة اليومية في العالم أجمع.

وترى المكسيك أن من الواضح أن المجتمع الدولي قد اتفق على الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية لفائدة البشرية جمعاء. ولا تزال معاهدة الفضاء الخارجي سارية المفعول بالكامل ويجب احترامها تماماً مثل أي معاهدة أخرى من معاهدات الأمم المتحدة المتصلة بالفضاء الخارجي. ولذلك ندعو جميع الجهات الفاعلة، أيّاً كانت الظروف، إلى الامتناع عن نشر أسلحة في الفضاء الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نواصل جهودنا لتوطيد إطار قانوني قادر حقاً على منع حدوث سباق تسلح. وفي هذا

السياق، تلتزم المكسيك بالتفاوض على صك ملزم قانوناً بشأن هذه المسألة، بينما تأسف للجمود الذي وصل إليه مؤتمر نزع السلاح، الذي أثبت عجزه عن الوفاء بولايته لأكثر من 22 عاماً، مما يمنعا من إحراز تقدم نحو تحقيق هذا الهدف.

وتعتقد المكسيك أن أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي فرض حظر كامل على عسكرة الفضاء الخارجي، ثم على جميع أسلحة الدمار الشامل، أيا كان نوعها أو موقعها. ولذلك فنحن نؤيد وضع اتفاقات دولية جديدة، على أساس القانون الدولي والتعاون، من شأنها بناء الثقة وجعل العالم، على الرغم من قائمة التهديدات الآخذة في الاتساع، مكاناً أكثر أماناً.

وفي الوقت نفسه، وقبل اختتام المفاوضات بشأن الصكوك الملزمة قانوناً، يجب أن نعمل على الحد من المخاطر من خلال الشفافية والتحقق، وكذلك على اتخاذ تدابير بناء الثقة مثل مدونات قواعد السلوك والالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف. ويجب أن تكون تدابير بناء الثقة هذه تدابير وسيطة، وليست بديلاً عن الحظر الملزم قانوناً.

ونؤيد، في هذا الصدد قرار الجمعية العامة 36/75 المتعلق بالحد من التهديدات الفضائية عن طريق معايير وقواعد ومبادئ تضبط أنماط السلوك المسؤول. وتعتقد المكسيك، بالنظر إلى أهمية المسألة، أن العملية التشاورية التي يقودها الأمين العام والتي لا تمس بالبدائل المستقبلية هي طريقة مناسبة للمضي قدماً في المناقشات المتعلقة بالحد من التهديدات الفضائية.

وتدرك المكسيك أنه من الصعب، بالنسبة لبعض الأنشطة الفضائية، التمييز بين الأنشطة العسكرية والمدنية أو بين الاستخدامات السلمية والعنصرية، ولذلك من المهم أن تجري الجمعية العامة مناقشة واسعة وديمقراطية بشأن هذا الموضوع. وينبغي لأي مشاورات بشأن هذا الموضوع أن تأخذ في الاعتبار التطور المطرد للأنشطة الفضائية من جانب عدد متزايد من الدول، وكذلك من جانب الشركات الخاصة التي أصبحت من الجهات الفاعلة الرئيسية في النهوض باستكشاف الفضاء لأغراض مدنية وعسكرية ومزدوجة الاستخدام.

وتود المكسيك أن تؤكد من جديد أن الإعلانات الصادرة عن بلد ما بأنه لن يكون أول من ينشر أسلحة في الفضاء الخارجي ينبغي ألا يساء تفسيرها على أنها تأييد ضمني لأي حق مقترض في نشر أسلحة في الفضاء الخارجي أو إطلاقها من الأرض إذا فعلت دولة أخرى ذلك أولاً أو فعلته رداً على هجوم. وقد يؤدي هذا الوضع إلى سباق تسلح في الفضاء الخارجي ويستخدم ذريعة لوضع أسلحة في الفضاء الخارجي، وهو أمر تعارضه المكسيك تماماً.

السيد الرئيس، إن الاستخدام والنشر المشتركين لعلوم وتكنولوجيا الفضاء يعودان بالنفع على البشرية في مجالات متنوعة، مثل الصحة، والتعليم، والاتصالات والخدمات الساتلية العريضة النطاق، والبيئة، والزراعة، والأمن الغذائي. وقد حان الوقت لكي يقدم المجتمع الدولي التزامات حقيقية بمنع حدوث سباق تسلح وإزالة التهديد الذي تشكله عسكرة الفضاء الخارجي، مما يكفل تسخير جميع الجهود المبذولة في مجال تكنولوجيا الفضاء بكل أبعادها للأغراض السلمية وحدها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل المكسيك على بيانه. ولقد كان آخر المتكلمين المدرجين على قائمتي. ولدي طلب واحد للحصول على حق الرد، من الاتحاد الروسي. وأعطى الكلمة للسيد أندريه بيلوسوف.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيها الزملاء الموقرون، أود أن أمارس حقي في الرد لكي أناقش موضوع منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي مناقشة بناءة ومتوازنة بدرجة أكبر، وهو موضوع هام للمجتمع الدولي، ولكي نجعل نظرتنا العامة إلى الحالة الأمنية في الفضاء الخارجي أكثر شمولاً وموضوعية.

ولقد استمعنا بفضول مرة أخرى إلى بيان أدلى به زميلنا الموقر، الممثل الدائم للولايات المتحدة، روبرت وود، وأخذ فيه الحرية في تكرار الاتهامات الموجهة إلى روسيا. ويتمثل جوهرها في أن بلدي يشكل تهديداً حقيقياً للأنشطة الفضائية للدول الأخرى. ولا بد لي من الاعتراض بشكل قاطع على هذه التصريحات الاستفزازية.

وظل الاتحاد الروسي، على مدى 65 عاماً تقريباً، مشاركاً مسؤولاً في الأنشطة الفضائية، ولا يزال مشاركاً فيها، وملتزماً التزاماً ثابتاً بقواعد ومبادئ قانون الفضاء الدولي المعاصر. وتتسق أنشطة بلدي الفضائية تمام الاتساق مع التزاماته بموجب معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. ويشكل الحفاظ على الفضاء الخارجي للأغراض السلمية إحدى أولويات السياسة الروسية المتعلقة بالفضاء الخارجي. ويتجلى ذلك في أحكام عقيدتنا العسكرية، التي اعتمدت في كانون الأول/ديسمبر 2014. وتكرس هذه الوثيقة رغبة الاتحاد الروسي في السعي إلى التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ولدى الإدلاء ببيانات من هذا القبيل، يلتزم زميلي الأمريكي الموقر على استحياء الصمت إزاء دور الولايات المتحدة في تصعيد التوتر، وزيادة الاضطرابات، وتقليل الأمن في المدار الأرضي المنخفض. ولا تتناول البيانات التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة نوع النشاط الاستباقي الذي نقرر أنه سيكون له أكبر الأثر على الاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

ودعونا ننظر إلى ذلك بالترتيب. وقد استمعنا لأكثر من عقد من الزمن إلى الشواغل التي أعربت عنها الولايات المتحدة وأقرب حلفائها بشأن التهديد الذي تشكله النظم الأرضية المحتملة المضادة للسواتل. ومع ذلك، لم تقدم الولايات المتحدة حتى الآن، في إطار مساعيها الرامية إلى توجيه انتقادات جازمة للآخرين، أي مبادرة بناء لمواجهة هذا التهديد. ومن الإنصاف القول إن صبر المجتمع الدولي قد نفذ بالفعل في انتظار صدور بعض الأفكار، على الأقل في هذا الصدد، من القوة الفضائية الرائدة، وهي الولايات المتحدة. وعوض الشروع في محادثات بشأن مشروع المعاهدة الروسية الصينية لمنع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي أو الموافقة على الأقل على إجراء هذه المحادثات، أيدت الولايات المتحدة بشدة فكرة وضع بعض القواعد الغامضة لضبط السلوك المسؤول في الفضاء. ويبدو من هذا الحساب أن هذه القواعد ذات الطابع الطوعي، التي وضعت باستخدام مصطلحات وتعريفات سيئة الصياغة لا تحتاج إلى تحقيق، لن تشكل عقبة كأداء أمام الولايات المتحدة لتنفيذ خططها في الفضاء، بما في ذلك تسليحه. ونحن نرى في ذلك تناقضاً جلياً بين ما تعلنه الولايات المتحدة والسياسة الفضائية التي تنتهجها.

وأود أن أذكر بأن برامج الولايات المتحدة الرامية إلى تطوير أسلحة مضادة للسواتل بلغت مراحلها الأخيرة في الفترة من منتصف التسعينيات إلى أواخرها. أنا أتحدث عن خطط لمنظومات الليزر المحمولة جواً المضادة للسواتل. وقد أجريت سلسلة كاملة من الاختبارات عليها. وليس من المبرر القول إن جميع هذه التطورات، التي استثمرت فيها بلايين الدولارات، قد نسيت منذ مدة طويلة ولا يجري المضي بها قدماً في الوقت الراهن.

وأذكر أيضاً بالقدرة المضادة للسواتل التي تتسم بها القذائف الاعتراضية التي طورتها الولايات المتحدة في إطار تنفيذ برنامج عالمي للدفاع المضاد للقذائف. وقد تجلت هذه القدرة في عام 2008 حينما دمرت الولايات المتحدة سائل التجسس USA-193 التابع لها بصاروخ من طراز SM-3 الذي يشكل جزءاً من النظام البحري Aegis Ashore. وبناء على ذلك، فإننا نخلص إلى استنتاج مفاده أن الاتهامات الموجهة إلى دول أخرى والضجة المبالغ فيها بشأن تهديد المنظومات الأرضية المضادة للسواتل ليست سوى محاولة خرقاء لتحويل انتباه المجتمع الدولي عن أنشطتها الشائنة. وفي الوقت نفسه، يشير عدم وجود مقترحات للحد من هذا التهديد إلى أن الولايات المتحدة ليست مهتمة على الإطلاق بإزالته.

وأود أن أوجه الانتباه إلى نقطة أخرى، وهي الأنشطة الفضائية غير المقيدة بحكم الواقع التي تضطلع بها الولايات المتحدة في الوقت الراهن. ويجري الآن إطلاق السواتل الأمريكية بأعداد كبيرة، وهو ما يبدو على نحو متزايد وكأنه توسع زاحف في الفضاء بهدف مراقبة أكبر حيز ممكن من الفضاء القريب من الأرض. وسيصل عدد أجسام الأسطول الساتلي الأمريكي قريباً إلى حوالي 1 500 جسماً، وهو ما سيتجاوز على العموم الموجودات الفضائية لجميع المشاركين الآخرين في النشاط الفضائي. وبالمناسبة، ووفقاً لإفادات المتخصصين، تشكل عمليات الإطلاق غير المحدودة للسواتل إلى الفضاء المصدر الرئيسي للحطام الفضائي الطويل الأمد في المدار الأرضي المنخفض. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة تواصل تسجيل جميع سواتلها، المُعدة للأغراض العلمية أو العسكرية على حد سواء، على أنها سواتل للاتصالات أو الأرصاد الجوية لا غير. وبهذه الطريقة، فهي تخفي وظائفها الحقيقية. ويقال ذلك من إمكانية التنبؤ بالأنشطة الفضائية ومن شفافية هذه الأنشطة التي تواصل الولايات المتحدة الدفاع عنها في مختلف السياقات الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، واصلت الولايات المتحدة بنشاط، على مدى السنوات الـ 15 الماضية، إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الفضاء. وجرى أيضاً تأكيد التفاعل الوثيق بين الدولة وأصحاب المصالح التجارية في تنفيذ برامج فضائية، بما في ذلك لصالح وزارة الدفاع الأمريكية، في السياسة الفضائية الوطنية للولايات المتحدة لعام 2006، وكذلك في وثيقة مماثلة صدرت في عام 2010 وفي وثائق لاحقة تتعلق بالأنشطة الفضائية للولايات المتحدة.

ومن الأمثلة الصارخة على هذا التعاون قيام شركة بوينغ بإنشاء مكوك الفضاء X-37B غير المأهول والقابل لإعادة الاستخدام لصالح البنتاغون. وتتميز هذه المركبة الفضائية بمواصفات ملحوظة للغاية، بما في ذلك قدرتها على إجراء مناورات متكررة في الفضاء. ولا يزال الغرض المتوخى من إنشائها غير واضح تماماً، ولكن يمكننا أن نفترض أن لديها نطاق تطبيق أوسع، بما في ذلك العمليات القتالية وتدمير الأجسام الفضائية. ولا يبدو أن هذا هو المثال الوحيد للكيانات التجارية والعلمية في الولايات المتحدة التي تشارك في استكشاف الفضاء والبحوث أثناء عملها لصالح وزارة الدفاع الأمريكية.

ومرة أخرى، استمعنا أيضاً إلى الحجة المألوفة التي سبقت ضد مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، ومفادها أن هذا المشروع لا يلبي مصالح الأمن القومي للولايات المتحدة. ويبدو أن شركاءنا الأمريكيين قد تبنوا هذه الحجة ليس فقط فيما يتعلق بالمبادرة الروسية الصينية. وتماشياً مع ذلك، انسحبت الولايات المتحدة أيضاً في عام 2002 من معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف لعام 1972، وانتهكت معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى في عام 2019 وأعلنت انسحابها من معاهدة السماوات المفتوحة في عام 2020. ويحصل المرء على انطباع مفاده أن النظام الكامل تقريباً للاتفاقات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح لا يفي بهذا المعيار.

وأفترض أن زميلي الأمريكي سيتهمني مرة أخرى بالدعاية، ولكن كل ما قلته هنا يمكن الاطلاع عليه في وثائق الولايات المتحدة، وسماعه في الخطاب التي أدلى بها كبار الشخصيات الأمريكية، بل وحتى رؤيته بالعين المجردة في الفضاء الخارجي الذي لا يزال يسوده السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على بيانه. وقدمت الولايات المتحدة الأمريكية طلباً آخر للحصول على حق الرد. السفير روبرت وود، لك الكلمة.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعذر، سيادة الرئيس، عن أخذ الكلمة، ولكن يتعين عليّ الرد مجدداً على الملاحظات التي أدلى بها زميلي الروسي. وأعدك ألا أطيل الحديث.

وقد سمعنا بالتأكيد الكثير عن مسألة الفضاء على مدى الأيام القليلة الماضية من هذا الأسبوع. واتهم زميلي الروسي الولايات المتحدة بعدم طرح أي مبادرات. ولقد كنا واضحين للغاية. ونحن نؤيد بشدة فكرة وضع معايير سلوك مسؤولة. ونعتقد أن ذلك يشكل خطوة أولى هامة إذا أردنا أن نتوصل يوماً إلى وضع صك ملزم قانوناً. ولكن من الواضح أن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي ليس صكاً يمكنه تحقيق توافق في الآراء في هذه الهيئة.

ولقد قلنا دائماً، مستنديين إلى وجهة نظر الولايات المتحدة، بوجود أن تكون الصكوك الملزمة قانوناً أو المبادرات المتعلقة بالفضاء منصفة ويمكن التحقق منها بفعالية وتخدم مصالح أمننا القومي ومصالح حلفائنا. وقد كنا متسقين للغاية بشأن تلك المسألة. ولكننا على استعداد للنظر في المبادرات التي يمكن أن تبذل الشواغل التي تساورنا.

والمشكلة هي أن مشروع المعاهدة لا يعالج أي مسألة من هذه المسائل بأي شكل من الأشكال. وقد قلنا على مرّ الزمن إن مسألة الأسلحة الأرضية المضادة للسواتل تكتسي أهمية بالغة وهي مستبعدة من مشروع المعاهدة. وحينما نوجه هذه الاتهامات، سنتسمعون الوفد الروسي يعود إلينا ويقول: "يمكنكم إدخال أي تعديلات ترغبون فيها على مشروعنا، وسنلقي نظرة عليها". ولا تتعلق هذه المسألة بتغيير كلمة "سعيد" بكلمة "مسرور". ويشكل ذلك مصدر قلق بالغ للغاية للولايات المتحدة من حيث مصالح أمنها القومي.

وبوسعنا أن نجلس هنا ونتحدث طوال اليوم عن ضرورة التفاوض بشأن صك ملزم قانوناً - وآمل بالتأكيد في أن نتمكن من القيام بذلك يوماً ما في مؤتمر نزع السلاح - ولكن الحقيقة هي أنه ليس بمقدورنا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع المعاهدة هذا في الوقت الراهن، للأسباب التي بينتها.

وما ينبغي لنا أن نفعله حينها هو اتخاذ بعض الخطوات لمحاولة بناء الثقة، عوض محاولة الدخول في مفاوضات تستمر لسنوات بشأن وثيقة معيبة للغاية. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى إبرام صك ملزم قانوناً. والاعتقاد بأن المؤتمر يمكن أن ينعقد ويتفاوض بشأن مشروع المعاهدة في غضون فترة زمنية قصيرة ويبدد جميع الشواغل التي تساورنا جميعاً بشأن الفضاء الخارجي هو اعتقاد ينم بكل بساطة عن تفكير غير واقعي.

ولكن ما يتعين علينا فعله، إذا أردنا في نهاية المطاف أن نصل إلى التفاوض على صك ملزم قانوناً، هو اتخاذ تلك الخطوات الأولى، ونحن نعتقد أن وضع معايير سلوك مسؤولة هو الطريق الصحيح الذي ينبغي سلوكه. ولذلك، فإنني وإن كنت قد اضطررت إلى الجلوس هنا والاستماع إلى الدعاية الروسية النمطية والمرهقة والقديمة والمملة - وهو أمر اعتدنا عليه، أود أن أضيف إنني لن أذهب أكثر في محاولة تنفيذ كل ما قيل هنا. غير أن قول زميلي الروسي إن الولايات المتحدة لم تدعم قط أي نوع من المبادرات بشأن الفضاء هو ببساطة ادعاء غير صحيح.

وسأؤقف عند هذا الحد، سيادة الرئيس - ولا أريد أن آخذ وقتاً أطول من اللازم، ولكن زملائنا الروس يكونون مخادعين للغاية حينما يوزعون الاتهامات التي أسماها أحدهم بالدعاية، لأن الدعاية هي ببساطة ما سمعناه. وإذا كانت روسيا جادة لفعل شيء ما من أجل تبديد الشواغل التي تساورنا جميعاً بشأن الفضاء، فلنجلس إذن مع عدد من البلدان ونعمل معها على وضع هذه المعايير. ومرة أخرى، فإذا كنا نعتقد بطريقة ما أن التفاوض على مشروع معاهدة الآن سيبدد بأي شكل من الأشكال الشواغل التي تساورنا جميعاً، فإننا سنخادع أنفسنا. وسيستمر أي نوع من أنواع التفاوض لسنوات وسنوات، وسوف ننشغل به ولن نفعل شيئاً لمعالجة تلك المسائل الملحة. وستتغير بعد ذلك التكنولوجيا، ولذلك يتعين علينا أن نكون واقعيين في هذا الشأن إذا ما كنا جادين في التصدي للتهديدات الفضائية.

ولا يشكل مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي خياراً واقعياً لمواجهة هذه التهديدات، ولذا فإنني أوصي بأن نعمل على شيء يكون قابلاً للتنفيذ وعملياً وأن نبتعد عن هذه الفكرة القائلة بأن بدء المفاوضات بشأن مشروع المعاهدة سيحل جميع هذه المسائل، لأن ذلك لن يحدث.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود على بيانه. ولقد طلب الاتحاد الروسي مرة أخرى حق الرد.

السيد بيلوسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): سأتوخى الإيجاز، سيادة الرئيس. وأولاً، لم يدع الاتحاد الروسي قط أن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي، الذي قدمته روسيا والصين إلى مؤتمر نزع السلاح، هو الخيار الوحيد لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وقد أكدنا مراراً وتكراراً أنه ينبغي النظر إلى هذا المشروع على أنه دعوة إلى حوار موضوعي وبناء على أساس المساواة بين الأطراف ومراعاة مصالحها، وطلبنا من زملائنا مراعاة ذلك. وهذه هي النقطة الأولى التي أردت أن أتطرق إليها.

وثانياً، لم يرفض الاتحاد الروسي قط الحوار مع جميع البلدان المهمة، بل كان على العكس من ذلك يؤيد دائماً مواصلة الحوار معها من أجل حل جميع المشاكل الملحة في الفضاء الخارجي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على تصريحه. وأعطي الكلمة الآن للسفير روبرت وود لتمكينه من حقه الثاني في الرد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة مرة أخرى، سيادة الرئيس، وسأتوخى أيضاً الإيجاز الشديد. وأود أن أقول فقط لزملائي الروس إنه إذا لم يكن مشروع معاهدة منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي هو المبادرة الوحيدة التي ترغبون في النظر فيها، فلماذا لا نجري مناقشة جادة بشأن معايير السلوك؟ لأنه لن يكون هناك، من حيث الجوهر، كما سبق أن ذكرت، أي شيء قريب من توافق الآراء بشأن مشروع المعاهدة في مؤتمر نزع السلاح. وعليه، فإذا كان زميلنا الروسي مستعداً بالفعل للنظر في مبادرات أخرى، فلنركز على ما يمكن تنفيذه فعلاً، ولنمنض قدماً في اتخاذ مبادرة تبدو منطقية، وتكون عملية وواقعية، ولا نركز على مبادرة لن تحظى بتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفير وود على بيانه.

هل هناك أي وفد آخر يرغب في أخذ الكلمة؟ لا أرى أحداً رغباً في ذلك. المندوبون الموقرون، أود قبل أن أختتم كلمتي أن أشكر المشاركين في حلقة النقاش وزملاءنا الذين أخذوا الكلمة يوم الثلاثاء واليوم في المناقشة المواضيعية بشأن بند جدول الأعمال "منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". وأود أيضاً أن أشكر أمانة مؤتمر نزع السلاح والمترجمين الشفويين وجميع الموظفين الآخرين.

وسوف تتعقد جلستنا العامة المقبلة يوم الثلاثاء، 8 حزيران/يونيه، وستخصص للمناقشة المواضيعية بشأن البند 4 من جدول الأعمال، اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها. وستطلعكم أمانة مؤتمر نزع السلاح في الوقت المناسب على معلومات إضافية عن الجدول الزمني. وأعلن رفع الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة 11/35.